

الأصول الصرفية عند الشاطبي (ت. ٧٩٠ هـ) في كتابه المقاصد الشافية على ألفية ابن مالك

دراسة صرفية

أ.م.د / فائزه علي محمد

زينب أنور ياور

جامعة كربيلان/ كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية

Al-Sarfī Principles According to Shātibī in His Work al-Maqāṣid al-Shāfiyah on Alfiyyat Ibn Mālik A Morphological Study

faiza.ali@garmain.edu.krd

zynbbajlan24@gmail.com

المؤلف

يهدف هذا البحث إلى بيان موقف الشاطبي من الطواهر اللغوية المخالفة لقياس وهي : (القليل والنادر والشاذ) وبيان أثرها في منهجية الأصولي عبر تحليل نصوص ألفية ابن مالك، وقد تناولت في هذا البحث المذهب الذي ينتمي الشاطبي وموقف الشاطبي من الأصول الصرفية والتي هي (السماع -القياس -الاجماع - الأستصحاب الحال) عبر دراسة مستفيضة في كتابه المقاصد ودى تجويز القياس على القليل والنادر والشاذ، وموقفه من كل أصل من هذه الأصول مع الإشتھاد بنماذج وافية لبيان المعنى المقصود وقد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فأسلوب الشاطبي في كتابه يتميز بقوة الرد والترجيح، والتأويل؛ لأن كتابه يعد ثمرة جهوده العلمي الذي أعتمد فيه على مصادر متعددة في الفقه والأصول والحديث والنحو والصرف والصوت واللغة وغير ذلك. والنصوص الذي درسها الشاطبي وعلل سبب حكمه على كل ظاهرة، كذلك يبين آراء الذين سبقوه في ذلك من العلماء، وكانت أسلوبه محسوسٌ دقيقٌ لا يتلمس إلا من خلال التدقيق؛ لأنه يتبع فيه آثار ابن مالك وجلب آراء المذهبين (البصرية والковية) وهو ما يكون في بعض المسائل. الكلمات المفتاحية: الشاطبي - أصوله الصرفية - القليل - النادر - الشاذ

Abstract

This study aims to explore al-Shātibī's position on linguistic phenomena that deviate from analogy—namely: what is rareinfrequent, and anomalous (shādhah)—and to clarify their influence on his methodological approach as a jurist. Through a detailed analysis of texts from Alfiyyat Ibn Mālik, the research examines the school of thought to which al-Shātibī belonged, along with his stance on foundational morphological principles: al-samā' (transmission), al-qiyās (analogy), al-ijmā' (consensus), and istishhāb al-hāl (presumption of continuity). The study further investigates his permissibility of analogy based on rare or anomalous usage, providing illustrative examples to explain his views. The research adopts a descriptive-analytical methodology. Al-Shātibī's approach is characterized by strong argumentation, preference, and interpretation, as evidenced in his work al-Maqāṣid, which reflects the culmination of his scholarly effort and draws on diverse sources in jurisprudence, ḥadīth, grammar, morphology, phonology, and linguistics. Al-Shātibī carefully analyzes the texts he studies, providing his reasoning for judgments on each phenomenon, while also referencing the views of earlier scholars. His style is marked by subtlety and precision, often requiring close reading to discern, as he follows the linguistic methodology of Ibn Mālik and draws upon both the Baṣrān and Kūfan schools in certain cases.

Keywords: al-Shātibī – Morphological Principles – Rare Usage – Infrequent Forms – Anomalous Forms

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: حظيت الدراسات (النحوية والصرفية) بعناية ملموسة من قبل الدارسين قديماً وحديثاً، وقد صبّ الباحثون اهتمامهم على دراسة الأصول

النحوية دون الإشارة إلى الأصول الصرفية التي تتبعها المؤلف في الصرف؛ وذلك لكون الصرف يشبه النحو في الدراسات القديمة قبل أن يستقل الصرف علمًا قائماً بذاته منذ زمن ابن جني (ت ١٣٩٢ھ)؛ ولذا وجه الدارسون إهتمامهم بدراسة الأصول الصرفية. وقبل الخوض في صميم الموضوع، لابد لنا من تمييز موجز لمعرفة من هو الشاطبي وسنته ولادته ووفاته وما هي أهم مؤلفاته.

أولاً: أسمه وكنيته أبراهيم بن موسى بن محمد الخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي أصولي حافظ من أهل غرناطة كان من أئمة المالكية^(١)، ويُعد العلامة المؤلف من أحد المحققين الأخيار الجهاديين الذي كان له دور كبير وراسخ في سائر الفنون والمعارف، وهو من العلماء الأثبات والائمه التقات الكبار، الأصولي الفقيه المفسر المحدث له العديد من الاستبطارات الجليلة، وكثير من الأبحاث الشريفة والفوائد الطيبة تميز بالإصلاح والغفوة والروع واتناع السنة، والابتعاد عن البدعة^(٢). وكُنْه بالشاطبي نسخة الله الشاطية وهو مدينه معروفة في الأندلس^(٣).

ثالثاً: مولدهم يحدد مترجمي الشاطبي ولادته بناءً على ذلك أعتمدوا على الفترة التي توفي فيها أحد شيوخ الشاطبي ، ومنهم شيخه أبي جعفر أحمد بن الزيات الذي كان من أسبق شيوخه ، ت ٧٢٨هـ وهذه الفترة قد كان الشاطبي في عمر اليفاعه ، وهذا يجعلنا نعتقد بأن ولادته كانت قبل ٧٢٠هـ (٤)، وقد توفي في شعبان من سنة ٧٩٠هـ في غرناطة (٥).

ثالثاً مؤلفات الشاطبي، وقام الشاطبي بتأليف بعض من الكتب ومنها:

أولاً : المواقفات في أصول الأحكام، أو الفقة^(٦): يُعَدُ هذا الكتاب من المؤلفات المطبوعة لدى الشاطبي ويتميز بأنه كتاب جليل القدر، لامثيل له، وفيه دليل على إمامته وبالخصوص في علم الأصول، وقد قال عنه ابن مرزوق وهو من أقدم الكتب التي تألفت^(٧): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية^(٨): و((وهو شرح له على الألفية ابن مالك، وهو شرح له قيمة علمية تجعله ينفرد على غيره من شروح الألفية؛ ولذلك يذكرون أنه لم يؤلف على الألفية شرح قبله بحثاً وتحقيقاً))^(٩)، وقد كتب هذه الكتاب سنة ٨٦٢هـ، ويوجد له نسخة ثمينة في الرباط^(١٠). وهو من شراح الألفية في كتابه المقاصد الشافية قد أولى الأصول الصرفية اهتماماً خاصاً والتي عبرها صبّت إهتمامه في دراسة(القليل والنادر والشاذ) في السماع والقياس ولم يكن في ذلك قلة متبعاً مذهبًا معيناً في المذاهب النحوية، بل كان مذهبة مستقلًا في الحكم على الظاهرة الصرفية مع عدم إهماله لآراء الأقدمين من الصرفين ، بل كان يغضّ رأيه بمن سبّه كالخليل وسيبوه والمبرد وابن جني وأبي حيyan وغيرهم من النحاة والصرفين وما يؤكد ماذكرناه نحو: ماجاء في الأسم المجرد والمزيد، مثلاً ذهب الشاطبي إن الاسم يكون على قسمين المجرد والمزيد فال مجرد من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف؛ وذلك لأن الحروف يذكر ويؤنث، وقد يكون هذا الأسم يتكون من ثلاثة أحرف، نحو: زَجْلُ، وضَلَعُ، ونَفْلُس إلى غير ذلك ، ويكون رباعياً، نحو جَعْفَرُ، وقَطْرُ، وبُرْقُ إلى غير ذلك، أو خماسياً، نحو سَقْرَجْلٍ، وجُرْمَشُ، وجُرْدَحْلُ، إلى غير ذلك فهذا على مذهب البصريين، أي أن الأسم الرباعي والخماسي لا يكون فيه زيادة، وإنما تكون حروفه أصلية؛ بينما مذهب الكوفيين أن الأسم الرباعي والخماسي تتكون من حروف الزيادة وهذه الزيادة قد تكون حرفٌ واحدٌ، نحو: جَعْفَرُ، فالشاطبي في هذه المسألة موافق للبصريين وجعل مذهبهم هو الأصح ، وقال: لا يجوز الكلمة أصلية، نحو: (أحمر) فالهمزة فيها زائد والدليل على ذلك أنها مشتقة من حمة، ولم يكن هذا الدليل فقد عدّالهمزة الأصلية، وأدّرّكنا أن الأحمر والحمّرة لا يوجد تواافق في حروفهما كتواتف في ثلاثة الحروف الأول في كلمتين أحمر وأحمر، وهذا دليل آخر يدل على زيادة الهمزة في الكلمة أحمر^(١١). بناء على ذلك لا يجوز الحكم على شيء دون وجود دليل على ذلك، وهذا مذهب إليه البصريين في وجود الحرف الزائد في الكلمة، نحو: الهمزة في الكلمة (أحمر) سواء أكان ثلاثي، أو رباعي، أو خماسي نجده وافق البصريين في القياس وقلته في السماع، وأحياناً نجده يتوسط في مذهبيه بين البصريين والكوفيين، نحو: في مسألة النسب، إذ قال الشاطبي أن الكوفيين يرون عند النسب إلى (فَعِيلٌ - فَعِيلٌ) إذا كان الفعل على وزن (فَغَلِي)، أو (فَغَلِي)، إذ كان الفعل معتل اللام جاز القياس عليه في التصريف، وأن كان صحيحاً لا يجوز القياس عليه؛ لأن ذلك موقوف على السماع، نحو ماجاء على وزن (فَعِيلٌ) ثقيف نقول تقفي، وفي (فَعِيلٌ) سليم سليمي وهذا معناه أن الياء تحذف عند النسب على^(١٢) بينما ذهب البصريون ومنهم سيبوه، والمبرد إلى إثبات وجود الياء عند النسب وعدم حذفها لكن سيبوه أشترط أن تلحّه تاء التأنيث، نحو: سليمية سليمي، وعُمَيْرَة عُمَيْرَة ، عند النسب فما كان على (فَعِيلٌ - فَعِيلٌ)، نحو: ثقيف تقفي، سليم سليمي^(١٣). فالشاطبي في هذه المسألة وقف موقعاً وسطاً بين البصريين والكوفيين، فلم يرجح أحدهما على الآخر، ولكنه عرض رأيهما دون أن يناقش، والسبب في ذلك؛ لأنه رأى أن مذهب إليه البصريين هو الصحيح باعتمادهم على القياس وهو إثبات الياء في النسب وكثرة السماع، وكذلك الكوفيين كانوا على صوابٍ في رأيهم، لاعتمادهم على بعض النماذج الشاذة والنادرة التي وردت عن كلام العرب، نحو النسب إلى قريش نقول: قُرْشِيٌّ هذا عده سيبوه شاذٌ^(١٤)، وكذلك ابن يعيش عدّ حذف الياء شاذٌ، نحو: حَرِيفٌ حَرِيفٌ^(١٥)، لكن الكوفيين قاسوا عليه؛ بينما الشاطبي ذكر كلاهما ولم يشير إلى شذوذ الذي جاء به العلماء، لكي لا يرجح أحدهما على الآخر، أي، أنه تواافق مع كلا المذهبين؛ بينما نحده بواقة، البصريين، وكذلك بخالفهم وبواقة، الكوفيين والبغداديين اضاً، نحو: إن ما كانت عنده

وأوامن (مفعول) يكون نادراً^(١٦)، نحو: مَرْوُومَصُوْغُ وهذا ماجاء به سيبويه^(١٧)، ونحو: مَصْوُونُ، مَدْوُوفُ وهذه المسألة قد ذكرها ابن السكيت في إصلاح المنطق^(١٨). لأن الأصل في القياس هو أعلاه دون تصحیحه، بينما ذهب المبرد إلى جواز تصحیحة دون إعلاه لعدم ثقل الواو بالنسبة للباء^(١٩)، ونجد توافق مع ابن جني الذي ذهب إلى أن القياس هي تصحیحه في الباء دون الواو يعني تصحیحه بالواو يكون نادراً لذا ينبغي إعلاه^(٢٠). فقد وافق الشاطبي البصريين لذكررأي سيبويه ، ومخالفته لهم بذكر رأي المبرد، وتوافق مع الكوفيين بذكره رأي ابن سكيت، وموافقتهم للبغداديين بذكره رأي ابن جني، لذا نجد أنه لم يتبع مدرسة من المدرستين، بل كان رأيه مستقلأً. ونجده يوافق البغداديين والأندلسيين أيضاً في مسألة (الميم الزائدة) في الأفعال يأتي نادراً؛ لأن الأصل كما ذهب إليه الشاطبي إذ ذكر ابن جني إن الزيادة من خصائص الأسماء، نحو: تَمَسْكَنَ، تَمْنَاطَقَ^(٢١)، وتوافق مع أبي حيان الذي ذهب أن الأصل في تَمَسْكَنَ وَتَمْنَاطَقَ هي تَسْكُنَ وَتَنْطَقَ وهذا على أن مجئه يكون زائداً^(٢٢). منهج الشاطبي في كل مسألة يعرضها في كتابه المقاصد الشافية يعرض المسألة ثم يحللها ويعرض آراء المدرستين فيها فيميل إلى مدرسة دون الأخرى، أو يتخذ موقفاً وسطاً بين المدرستين دون ترجيح كما عرضنا وهذا ما يؤكد مذهبه المستقل من كل مدرسة ومن هذه الأصول :

أولاً السماع بالنسبة لموقفه من السَّمَاعِ فقد كان موقف الاندلسيين من السَّمَاعِ فلابيُخالف مذهب البصريين وخاصه في القراءات فالشاطبي كونه اندلسيأً، فقد كان موقفه منها في كتابه المقاصد الشافية وهو شرح للأفهية ابن مالك فقد كان يهتم بالسَّمَاعِ بشكل كبير؛ لأنَّه عَدَه أحد أصوله الصرفية، ورَكَنَ أساسياً من اركان الصرف، إذ لم يكن السَّمَاعِ معدوماً لدى الشاطبي وإن كان قليلاً؛ لأنَّه جاء بنماذج ليشهد عليه ، لأنَّ كل قاعده لابد لها من أدلة يستدل بها عليها سواء أكان مسماواً من كلام العرب، أو من القرآن أو الحديث أو الشعر حتى وإن كان قليلاً، هذا لا يعني عدم البحث فيها وبيان الأصل منها، نحو: (فُعْلُ) الذي ورد في السَّمَاعِ قليلاً وهذا ماجاء بقوله: ((وأما فُعْلٌ فليس بمدح لقولهم ذُئْلٌ وَرُئْمٌ وما جاء فيه في السَّمَاعِ شَيْءٌ ثَابَتْ إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَلَا يَقُولُ فِي إِنْ مَدْحُومٌ وَلَا فِي إِنْ أَشْبَهَ الصُّورَ إِنْ هُوَ مَدْحُومٌ النَّظِيرِ))^(٢٣) وهذا دليل لعدم رفض الشاطبي القياس على القليل في السَّمَاعِ ، لأنَّه لم يعد إن ذلك كان معدوماً ، ولا ينبغي الاستشهاد به، وهذا ماجاء به في قوله: ((أَمَا السَّمَاعُ فَقَدْ كَثُرَ فِيهِ تَوْجِبُ القياسِ وَأَنْ قَلَّ فِي نَفْسِهِ، فَلَا مَانِعَ مِنَ القياسِ عَلَيْهِ))^(٢٤) ، وهذا يعني إنَّ السَّمَاعَ يكون لده كثيراً، وينبغي القياس عليه حتى وإن كان قليلاً، ولكن بشرط أن يكون ذلك السَّمَاعَ من كلام العرب؛ لأنَّه كثيراً ما يرد صيغ وعبارات شاذة عن القياس ولا يجوز البناء عليها إلا إذا ما سمع من العرب؛ لذا عَدَ الأطْرَادُ في السَّمَاعِ من الشروط المهمة على الرغم من كونه خارج عن المألف التي جاء به البصريين نحو: نيابة صيغة (فَعِينَ) عن مَفْعُولٍ يكون مقصوراً على السَّمَاعِ، ولا يقال عليه وهذا ماجاء بقوله (نَفَلَ)، ولا يقُولُ على ذلك لكونه غير مسموع من كلام العرب وهذا ماجاء به في التسهيل إِيضاً إذ ذكر صيغة فَعِينَ بمعنى مَفْعُولٍ مع كثرته غير مقيس، لكن ذهب بعض اللغويين أن يجعل ذلك قياساً إذ لم يكن فَعِينَ بمعنى فَاعِلٌ، نحو: فَقِيلَ - جَرِيْحٌ؛ لأنَّ فَعِينَ إذا جاء بمعنى فَاعِلٌ لم يقُسْ عليه، وإنما يقتصر على السَّمَاعِ، نحو: عَلِمَ فَهُوَ عَلِيْمٌ، ولا يبني بمعنى مَفْعُولٍ؛ لأنَّه لا يمكن أن نقول معلوم ؛ لأنَّ فَعِينَ بمعنى فَاعِلٌ ، وكذلك، نحو: وَاللَّهُ عَلِيْمٌ حَكِيمٌ، وكذلك يقال: ضَرِبَ قَدَاحٌ أَيْ ضَارَ بالقَدَاحِ وهذا ماجاء به موقف على السَّمَاعِ ولا يبلغ القياس فيه^(٢٥)، وهذا دليل أنَّ الشاطبي سار على نهج من سبقه في أنَّ اللفظة لا يقياس عليه، إلا إذا كانت شائعة ومطردة في السَّمَاعِ ومسموعاً عن كلام العرب، وإذا كان العكس لا يقياس عليه وبعد ذلك من القليل أو شاذٌ، أما مصادر السَّمَاعِ عند الشاطبي فتشمل: القرآن الكريم وقراءاته.

أولاً القرآن الكريم: يمكن بيان موقف الشاطبي من القرآن الكريم من خلال ما يأتي:

١- القرآن يعد المصدر الأعلى من مصادر السَّمَاعِ من حيث بлагاته وفصاحته وموافقتها لفصاحة العرب^(٢٦)، وينبغي فهم القرآن ومعانيه فهماً صحيحاً لا بمجرد قراءة ألفاظه، وهذا ماجاء به بقوله: ((أَفَصَحُ الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ الْقُرْآنُ، وَعَادَتْهُ الْأَعْتَادُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ وَالْبَنَاءُ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَلَ فِيهِ))^(٢٧).

٢- القراءه سنة العقول الراجحة^(٢٨): كان الشاطبي يهتم كثيراً ويشدد على أهمية القراءة، لانه يجعل الانسان أكثر تفهمها وتديراً وعبر قراءته يمكن تحصيل العلم والمعرفة^(٢٩)، نحو: قراءه أَنْ كَثِيرٌ *، نحو: [فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ] فهذا القراءة مقصورة على السَّمَاعِ، والدليل على ذلك ان (رُهْنٌ) على وزن (فُعْلٌ) لا يجمع عليه الثلاثي إلا في السَّمَاعِ لأنَّ الأصل في (فُعْلٌ) من أحد شروطه أن يجمع عليه ما كان رباعياً، نحو قوله تعالى: [إِنَّ الْبَرَّةَ]^(٢٨)، وما جاء من الثلاثي بدليل قراءه كثيروهذا دليل أنَّه يكون غير مقيس ومحظوظ على السَّمَاعِ^(٣٠)، وكان موقفه من القليل والنادر والشاذ في القراءات القرآنية^(٣١)، ماتشير إلى الأمور الخارجة عن القياس فيها؛ لأنها قد تكون نادرة وقليلة مقارنة بالقسم الأعظم والأغلب، إلا إنها الأكثر الغالب والأكثر وروداً في القرآن الكريم حيث قسم ابن مجاهد* في كتابه السبعة القراءات إلى شاذة وغير شاذة، وكان طابع الشاذ يغلب فيه أكثر من بقية القراءات وكان غرضه بيان ماجاء شاذأً في القراءات^(٣٢). واحتج الشاطبي بالقرآن وقراءاته الشاذة يكون على معنيين: أن يكون هذا الأحتاج داخلاً

ضمن مصادرالثبوت،والسماع أوالنقل^(٣٣)؛ وهذا معناه الأستدلال بالقراءات المتواتره ،ويرى الشاطبي إن هذه القراءات يحتاج بها؛ لأنها ثابتة عن الرسول^(٣٤)،ومقبرولة من جهة السماع فهى القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها^(٣٥)،و(فكل مأورد أنه قرئ به الاحتاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذًا)^(٣٥)، وهذا دليل على أن الشاطبي لا يقتيد بالمتواترة منها، بل يمكن الاحتاج بالقراءات الشاذة في العربية ،وكذلك يتحجون بها حتى وإن خالفت القاعدة دون القياس عليها^(٣٦)، نحو: قراءة أبي جعفر * الصعيفة أو الشاذة قال تعالى : ۝ ۝ ۝ الغاشية: ٢٥: [إِنَّا إِلَيْنَا يَأْتُهُمْ]، أشار الشاطبي أن (إِيَّاب) على وزن (إِفَعَال)؛ لأن أصله (إِيَّواب) وهو ماعده الشاطبي مصدر (أَوْبَ) يُؤَوِّب، أي (إِنَّا إِلَيْنَا يَأْتُهُمْ)، وهذا ما صرخ به ابن جني في المحسب برفض قراءة أبي جعفر * وحملها على الشذوذ في قراءة التشديد هو أبي حاتم *؛ لأنَّه وإنْ كان محمولاً على قوله تعالى: ۝ ۝ ۝ [إِنَّا إِلَيْنَا يَأْتُهُمْ]، وهذا لا تجوزلذا ينبغي أن يقال (إِيَّابا)، فأصله من (إِيَّوابا) فقلبت الواو ياء للكسرة التي تجانسها كما في (دِيَوَانٌ قِيراطٌ... إِلَخ)^(٣٧)، أن يكون الاحتاج من جهة الدلالة والمعنى^(٣٨)؛ ويراد به ان القراءات يمكن إلأفاده منها في استنباط المعاني والأحكام والقراءات المتواتره كما قال جلال الدين البلقيني *: ((القراءات السبعة المشهورة، والأحاديث القراءات الثلاثة التي هي تمام العشر وتتحقق بها))^(٣٩)، بناءً على ذلك فإن الشاطبي يرى إن إختلاف القراءات له أثر واضح في زيادة المعنى وتوسيع الفهم، لذا من الممكن الاحتاج بالقراءات لتنوع المعاني التي تساعد على فهم النص القرآني، وهذا ما جاء به الشاطبي بقوله: ((وقد استمرأه القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم وبما وافق المصحف وإنهم لذلك قارئون للقرآن من غير شاكل))^(٤٠)، نحو: قال تعالى : ۝ ۝ ۝ [إِنَّا إِلَيْنَا يَأْتُهُمْ] الطارق: ٦، فالشاطبي أشار ان **دَافِقٌ** في **الأَصْل مَدْفُوقٌ**؛ وهذا معناه أنه عدل من صيغه مفعول إلى فاعل، إذ اشار إلى ظاهر اللفظ وهو **أَسْم الفاعل للدِفْق**؛ بينما في **الأَصْل** هو من صيغة **مَفْعُول**، أي ان **(المَدْفُوق)** هو الذي يخلق منه الإنسان لا الدافق ، وهذا دليل على ما جاء به الشاطبي^(٤١)، إن الاحتاج بالقراءات يزيد المعنى لفهم النص القرآني.

ثانياً الحديث النبوي الشريف:

أما بالنسبة للحديث فيعُد الم المصدر الثاني من مصادر السماع بعد القرآن الكريم وقد أهتم به الشاطبي لذا قال عنه: ((هُوَ فَصَحُّ كَلَامُ الْبَشَر))^(٤٢)، ((وَهَذِهِ الْفَصَاحَةُ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي نُسِّبُهَا الشَّاطِبِيُّ إِلَى الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ لِمَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ))^(٤٣)، أمَّا مالم يثبتَ أَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ فَلِيُسْ كَذَلِكَ^(٤٤) ، وكان الحديث لدى الشاطبي يُقسم إلى الحديث المعتنِي بلفظه وهذمما يصح الأستشهاد به ،والحديث المعتنِي بنقل معانيه وهذا النوع من الحديث التي أعتنِي بها الشاطبي بنقل معانيه فقط لانقل الفاظه ،ولايقع الاستشهاد به من أهل اللسان^(٤٤)، وهو بذلك وافق ابن الصائِع * الذي رفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف المروي بالمعنى ، وبين السبب وراء الرفض هو عدم الوقوف على ما يلفظه الرواية بالمعنى، وهي ليست من لفظ النبي^(٤٥) وكذلك أشار ابن الصائِع إلى رفض العلماء كسيبوه وغيرهم الاحتاج بالحديث؛ لأنَّه روى بالمعنى^(٤٥)، نحو: ورد في الحديث عن الرسول^(٤٦): ((لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ)) الشاهد فيه أسود من السواد وقد بنيت **أَفْعَلُ التَّقْضِيلِ** من الصفة وهذا لا يجوز لأنَّ الأصل عدم بناء الصفة على **(أَفْعَلُ فَعْلَاءً)** وهذه أحد شروط صياغة **أَفْعَلُ التَّقْضِيلِ** وصيغة التعجب؛ ولذا عده الشاطبي ذلك شاذًّا؛ وهذا دليل على أنه نقل معانيه دون الوقوف على **أَفْعَلِ الْفَاظِ**، وعند العوده إلى الأصل نتبين أنه لا يجوز البناء على ذلك كما أسلفنا^(٤٦) . فالشاطبي كان على صواب؛ لأنَّ هذا الحديث ضعيفاً ولا يكثير القياس عليه، وإلا لوجب أن نقيس صيغ التعجب على كل اللافاظ الخارجه عن القاعدة في باب التفضيل والعكس صحيح **ثالثاً كلام العرب شعراً نثراً** وأهتم الشاطبي بالشعر،إهتماماً واسعاً ((وقد جاء الاحتاج بالشعر عند الشاطبي وفق منهجه في القياس، وهو اعتماده الكبير المطرد دون الشاذ القليل، وهذا منهجه مع كل مصادر السماع))^(٤٧)، نحو: ((وَقَالُوا فِي حَسْنٍ حَسْنٍ وَذَلِكَ فِي الْعَجَبِ نَحْوَ حَسْنَ الْوَجْهِ وَجْهُكَ))^(٤٨)، وكان الشاطبي في توظيفيه لايُراد الشعر على ثلاثة مظاهر هي:

١-أن يأتي بالحكم، ثم يشهد عليه بالشعر وغيره من مصادرالسماع ليُستدل على قياس هذا الحكم بدليل؛ لأنَّه جاء في كلام العرب^(٤٩)، ولكن إذا خالف ذلك السماع فهو عند يعد من القليل والنادر، نحو: قول ذي الرمة: **فَلَا عَيْبٌ فِيهَا غَيْرُ أَنَّ سِرِّيَّهَا قَطْوُفٌ** وأنَّ وَأَنْ لَا شَيْءٌ مِنْهُ أَكْسَل^(٥٠)، وفي هذا النص تقدم معمول وهو **(قطْوُف)** على **أَسْم التَّقْضِيلِ** (أَكْسَل) وهذا ماعده الشاطبي نادرٌ وقليل^(٥١)

٢-أن يأتي بالشعر ثم يحكم عليه بالقلة والشذوذ^(٥٢)، نحو قول العجاج*: رأى إذا أورده الطعن صدر فالأصل كما ذهب إليه الشاطبي أنَّ الألف منقلبه عن الواو أي أنَّ أصل الكلمة هي (روي) الأَنَّه في حاله تصريفها وأشتاقها كما في كلامه آية، فأصلها آية فاما (آية) فذكر أبي حيَانَ أنَّ الكسائي أشار أن وزنها، فاعلة، وحذفت العين فصارت آية؛ بينما ذهب الخليل إلى أنَّ أصلها: آية، لكن العين أعلت وذلك بقلبهما أَلْفًا ثم أدغامها وضع حرف المد عليها، فألاصل أن تكون العين صحيحة واللام معتلة، لكن جرى العكس فوزنها (فُعْلَة) وأنَّها منقلبة عن ياء؛ وذلك لأنَّ اللام في

(رأي) إذا كانت ياء ينبغي أن يكون عين الفعل واو، لكن حدث العكس؛ لأن باب طويث، وروئيث، وشويث هذا مطرد جداً بخلاف باب خييث، وغبيث فإنه قليل؛ لذا عُد الشاطئي، لفظة (رأي) من القليل^(٥٣).

الضروة الشعرية عند الشاطبي: وهي مخالفة القاعدة الأساسية للضرورة حفاظاً على الوزن والقافية، وهذا ما ذكره الشاطبي بقوله: ((أن الضرورة الشعرية إنما تُعد ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام))^(٤٤)، كقول الشاعر:

ثانياً النثر عند الشاطبي: (فقد أورد الشاطبي الكلام العربي النثري معتقداً عليها في عملية الاستدلال والتعميد فوجدها يورداً أمثل، وأقوال العرب، ولغاتها، إلا أنه أدخل ضمن نثر العرب كلام سيبويه في (الكتاب) ومامثلَ به على القواعد وإن لم يتبسيه إلى (العرب))^(٥٦).

أولاً الأمثل: وهي من مصادر النثر الذي استشهد به الشاطبي أكثراً من إستشهاده بأقوال العرب ولهجاتها، وهي حكمة العرب الذي يجتمع فيها إيجازاللفظ، وادراك المعنى و يكثر تداولها، ودورانها على الألسن^(٥٧)، وإذا ضربت الأمثال ثبت ذلك الأمر لها بالمثل الذي جاءت به^(٥٨)، نحو: **أحناك الشاشتين، وأحناك البعيرين**، هذا ماجاء به سيبويه في باب ماليس له فعل وإنما يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه وهذا هو أحد شروط صياغة أفعال التفضيل والتعجب لأن الأصل في أفعال التفضيل والتعجب أن حكمهما واحد وهو عدم صياغتهما من غير (فعل) إني إذا لم يكن لهما فعل لا يمكن البناء عليه إلى ويريدون أشدهما أكلاً من (الحنك) وأشار الشاطبي إلى أن سيبويه زعم أنهم ذكروا حنكاً وهذا ليس فعل، وأضاف سيبويه نحو: أبل الناس فجاءوا بفعل على هذا الباب وإن لم يقولوا به وهذا يعني أن أحناك الشاشتين من الشذوذ الذي وردت في الأمثال الذي جاء بها الشاطبي كونها خالفت القياس^(٥٩).

ثانياً أقوال العرب وموقف الشاطبي منه شأنه في ذلك شأن الأمثال فقد دخل أقوال سيبويه ضمن كلام العرب المحتاج بها - مانسب إلى العرب بشكل خاص: يراد به الأقوال التي جاء بها الشاطبي كدليل على الأحكام الذي يأتي به^(٦٠)، نحو: ما أنشده سيبويه لمساعدة بن جوبية: حتى شاهها كليل موهناً عملاً يانت طراباً يانت طراباً

الشاهد فيه (كليلٌ) على وزن فَعِيلٌ وهي صيغة من صيغ المبالغة إلا إن العمل فيها يكون قليلاً إذ قام بنصب (موهناً) على المفعول ولكنه ضعيفٌ بدليل قوله: ((وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعْلٌ))^(٦٢).-ما جاء به سببويه ووافق عليه القياس: وقد عد الشاطبي ما يأتي به سببويه يكون ضمن كلام العرب الذي يحتاج به لا لأن الشاطبي وجد بأن كلام سببويه يكون حجة لكنه يرى أن سببويه^(٦٣) ((لا يمثُل إلا بما سَمِعَ بعينه، أو ما سُمِعَ مثُلُه))^(٦٤)، نحو: ما أَفَقَرَهُ مِنِ الشَّادِ الَّذِي وَرَدَ فِي التَّعْجِبِ؛ لِأَنَّ التَّعْجِبَ إِذَا ((لَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ الْمَبْنُىْ)ْ) هُوَ مِنْهُ كَثِيرٌ الْاسْتِعْمَالُ فَهُوَ شَادٌ لِيَقَاسِ عَلَيْهِ، إِلَّا نَبَّتَ اسْتِعْمَالُهُ لِبَعْضِ الْعَرَبِ فَهَيَّنَدِيْ يُقَاسُ بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِمْ، لَا بِالنَّسَبَةِ إِلَيْ مَنْ لَا يَسْتَعْمِلُهُ))^(٦٥)، بناء على ذلك فالتعجب من قولهم (ما أَفَقَرَهُ) يعده لدة المتقديمين من الشاد الذي لا يقاس عليه؛ لأنَّه من أَفَقَرَ^(٦٦) وهذا ما جاء به سببويه إذ ذكر أنه لم يسمع بـ(أَفَقَرَ)^(٦٧)، وهذا دليل واضح بأنَّ الشاطبي أهتم بالأقوال بناء على الأقوال الذي جاء بها سببويه ضمن تحليله للنصوص، ولكن بأعتماده على سمع سببويه نفسه كما أسلفنا ذلك.

ثانياً القياس الصرف عند الشاطبي أما موقفه من القياس فيتمثل في اعتماده على من سبقه في ذلك و أتباعه ماجاء به العرب وهذا ماجاء بقوله: ((المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو اتباع صلب كلام العرب))^(٦٨) ، وقال أيضاً: ((واعلم أن القياس في العربية يطلق على وجهين: أحدهما أن يلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما))^(٦٩)، نحو: قلب الآلـف المقصورة في حالة التثنية إلى الياء إذا كانت رابعة، أو خامسة، نحو: مُعْطَى مُعْطِيَانِ قَبْعَرْتَيْانِ وهذا الأصل أو القياس الذي جاء به الشاطبي بناء على قول ابن مالك: آخر مقصور شئي أجعله شئي . إن كان عن ثلاثة مرتقعاً

وماجاء مخالفةً لذلك عده الشاطبي من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وقال الشاطبي إن الشلوبين أشاروا: إن قياس لغة هذيل عند الجمع يقوم على فتح العين، نحو: **دُوَلَةٌ** عند الجمع يقال **دَوَلَاتٌ**، وصَوْفَةٌ صَوَافَاتٌ، وقد ذكر ذلك القياس؛ لأنَّه لم يسمعهم لكنه نقل عن لغتهم ولا يوجد شَكٌ في ذلك؛ لأنَّ القياس مقبولٌ^(٧٠). وهذا معناه نقل القياس عن غيرهم دون الوقوف على السَّمَاعِ، أو النَّقل؛ لأنَّ النحويين لا يأتون بشيءٍ من عددهم دون أنْ يسمعوا ذلك من العرب والقياس يستعمل بناءً على السَّمَاع لذاقين (كانه قال ذلك لأنَّه لم يسمعه)^(٧١)، فقول هذيل بدلاً من أن تكسر الكلمة عند جمعها وتصغيرها تقوم بفتحها، فالأصل أن يقال في دُوَلَةٌ دَوَلَاتٌ كما هو الحال عند الجمع بشكل وواعٍ، وذلك نَـكان لـيهم قياسٌ خاصٌ بهم ورغم ذلك فإنه مقبولٌ وهذا دليلٌ على عدم سماعهم بذلك.

أنواع القياس

أولاً الأصل وهو (المقياس عليه): رأى الشاطبي أن المقياس عليه هو الأصل ، وإن القياس يستند عليه ، والذي يحمل عليه الفرع من وهذا مانستشفه بقوله: ((القياس إنما يبني على أصل))^(٧٢)، والقياس لديه يكون على نوعين رئيسيين هما أحدهما: إتباع كلام العرب دون أن يكون جامعاً بينهما من غير بحثٍ أو تquierٍ لبيان بأن العرب قالت بذلك ألم تقل به ؟ والسبب في ذلك أن الاستقراء هي التي تدفعنا إلى القول بأن ذلك القياس جاءت به العرب^(٧٣)، نحو: إذا كان الفعل الثلاثي المتعدد على وزن (فعل) فأن مصدره يكون على وزن (فعل) بحسب العين ، فالاستقراء هو الذي دفعنا أن نقيس على ذلك ، وإن لم تتطق العرب به فنأتي بمصدر على وزن (فعل) على قياس أن العرب جاءت بذلك ، نحو: ضربته ضرباً ، وشتمته شتماً ، وهذا هو القياس أو المقياس عليه كما جاء به الشاطبي بناءً لقول ابن مالك:

فَعْلٌ قِيَاسُ الْمَعْدِيِّ مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدَ رَدَ^(٧٤).

ثانياً: القياس أيضاً على مالم تتطق به العرب لأنه غير جامع بينهما على مانطقته ، لكن بعد البحث فإذا نطقت به تمسكنا بذلك حتى وإن خالفت القياس^(٧٥)، نحو: مصدر (فعل) المتعدد الثلاثي هو (فعل) وقد جئنا به بناءً على الاستنتاج الذي دفعنا إلى قياس ذلك، وكذلك يمكن إلتزام بما جاء به العرب وإن خالفت القياس نحو: بناء مصدر (فعل) على (فعل) وهذا ماذكره الشاطبي بقوله: ((وإن على غير ذلك اتبعناه وتركنا القياس ، قوله: سرقة سرقةً وطلب طلباً ، فلا تقول هنا: سرقاً ولا طلباً))^(٧٦) ، وهذا معناه بقياسنا بناء على ماجاءت العرب حتى وإن خالف القياس .

ثانياً: الفرع (المقياس):

((ويقصد بالفرع(المقياس) ما كان محمولاً على ماورد من الأوضاع النطقية لكلام العرب؛ فيلحق بكلامهم وينسب إليهم، ومن ثم تضفي عليه صفة العربية))^(٧٧)، ويقسم حسب قوه إلهاقه بكلام العرب

١- أن يكون المقياس، بياه سبق وتم الكلام فيه، وهذا ماجاء به الشاطبي^(٧٨)، بقوله: ((قد تقدمت العرب للتكلم به، وحفظ عنهم لم يحرفه مما نطقوا به، وإن كان مما لم يحفظ عنهم من التركيب النطقي))^(٧٩)، نحو: (فعل) إذا كان صحيح اللام، أو معتن العين أو لفقاء أو دون ذلك، يكون مصدر المقياس على وزن (التفعيل)؛ بينما إذا كان معتن اللام فيكون مصدر المقياس (التفعلة)، لكن إذا كانت اللام همةً فيكون مصدره على كليهما، نحو: هنأ: تهنئاً وتهنئةً ، وما جاء مغايراً فموقوف على السماع ذلك^(٨٠).

٢- أن يكون المقياس وهو (الفرع) مالم تتطق به العرب، ففي هذه الحالة ينبغي النظر إلى المقاييس المتبعة في كلامهم، فإذا سمحوا بذلك يمكن الأخذ به، وإذا لم متبع بذلك مردود^(٨١) وهذا ماذكره بقوله: ((مردود لا يقبل، لأنه ليس من كلام العرب))^(٨٢) ، نحو: (رسائل) الهمزة فيها غير أصلية وردت بصورة قليلة . لأنها في الأصل من (رسائل) إذ قلبت من الياء ، لأنها جاءت بعد ألف ثلاثة؛ لأن الهمزة في رسائل ظهر حكمه في المفرد، فمفرد رسائل هي رسالة على الرغم من عدم وجود همة في مفرد رساله من البديهي أن يكون همنه في الجمع زائد إ أيضاً كونها منقلبة عن ياء؛ وذلك لأن الحكم في المفرد يكون كالحكم على الجمع، وهكذا بالنسبة للاصل فالحكم فيه يكون كالحكم على الفرع^(٨٣) ، وهذا دليل على أن المقياس لا يعتد به لكونه لم يأت به العرب. **القياس على القليل** أجاز الشاطبي القياس على القليل إذا لم يكن هناك ما يعارضه، وإذا كان له معارض فلا يقياس عليه ، وهذا يتم عن رفض الشاطبي القياس على القليل، ونستشف ذلك من قوله: ((لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فاما إذا كان جارياً على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلة))^(٨٤) ، نحو: (فعل) بضم الفاء وكسر، وهي من أبنية جموع الكثرة يأتي قليلاً في الأسماء، وإنما يطرد في الأفعال، نحو: ضرب، وعلم وعقر، وهو لم يهمل بمجرد خروجه من ضم إلى كسر؛ لأنه أخف من (فعل) بكسر الفاء وضم العين على الجملة، وليس بتعيل إ أيضاً إذ لو كان كذلك لكان معدوماً أو نادراً ولم يأت منهما سوى لفظتين (دل ، وعل)^(٨٥) ، وهو ماعده الشاطبي قليلاً. **القياس على النادر** وموقه من القياس على النادر لا يبعد كثيراً عن القليل؛ لأن النادر يقياس عليه إذا لم يوجد ما يمنع القياس عليه، وإذا وجد مانعاً يمنع من القياس، وهذا ماجاء بقوله: ((والنادر لا يقاد على عليه وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به))^(٨٦) ، وأشار إلى القياس على النادر عن القياس، نحو: ((النادر الخارج عن القياس))^(٨٧) ، وقال إ أيضاً: ((أنه مسموع لا يقاد عليه لما عرض فيه من الخروج عن أصل الباب))^(٨٨)، و((النادر لا يقاد على هما حكم مع إمكان تأويلها))^(٨٩)، نحو: (فعل) وهي من أبنية النادر لدى الشاطبي ، نحو: مرحياً و (فعل) هي من الأبنية النادرة إ أيضاً نحو: إيجاً^(٩٠) إلى غير ذلك من الأبنية النادرة التي لهذا دليل على عدم رفضه القياس على النادر على رغم من كونه خارجاً عن القياس ، ولكن الشاطبي يأخذ به لورود السماع به عن العرب. **القياس على الشاذ**: يرى الشاطبي أن الشاذ الخارج عن الحكم يتحمل ان يكون أصل القاعدة، وهذا ماجاء بقوله: ((الشاذ الذي لا يقاد عليه مع احتمال أن يكون الأصل))^(٩١)، ويرفض القياس عليه كما جاء بقوله: ((شاذ يحفظ ولا يقاد عليه))^(٩٢)، وقد رفض ذلك بناءً على إنفاق العلماء القدامي وقال: ((وهو أصل متفق عليه عند الأكابر: الخليل وسيبوه ، فمن دونها إلى الآن))^(٩٣)، نحو: بقاء همة الممدود على حالها في حالة التثنية وعدم قلبها وأواً يعى شاذًا لدى الشاطبي وغير مقياس عليه ، نحو: حمراءً ، وصخراءً ان؛

لأن القياس أن همزة الممدود يقلب في حالة التشبيه إلى الواو، أو إلى الياء فيقال: صَحْرَوْان، وكذلك الحال في بِيَضَاءِ يُقَال: بِيَضَاءَوْن، وَحْمَرَوْان، وَغَرَّوْان وغير ذلك كثير مما يستوجب قلب الهمزة فيه واوا وما جاء مخالفًا يعد شاذًا^(٩٤)، وهذا يتم عن رفض الشاطبي القياس، وإن كان أصل القاعدة

ثالثاً الاجماع الصرفي: موقف الشاطبي من الإجماع كغيره من العلماء القدامى ذهب أنه إجماع البلدين البصرة والكوفة حول مسألة معينة كما جاء به في قوله: ((وهو منتفق عليه بين أهل البلدين))^(٩٥)، وكان هدف إجماع هو إجماع النهاة، ولكن قيده بالبلدين البصرة والكوفة؛ لأن البلدين هما من جمع المادة اللغوية وضبط قواعدها؛ لذا أعتقد كثيراً عليهم وأشار إليهما الشاطبي إلى ذلك بقوله: ((أن النحوين ليسوا بمنحصرين في هاتين الفقريتين؛ لأن هذا المذهب نقل عنهم ، وأيضاً فيرجع غيرهم إليهم غالباً؛ لأنهم الذين تجردوا لضبط كلام العرب من بين سائر الناس فهم المنفردون فيه بالقدم))^(٩٦)، نحو:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِ اصْطِرَارًا مُجْمَعٌ ... عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخَلْفٍ يَقْعُ

ذهب الشاطي إنَّ هذه المسألة فيها أمران الجواز وعدم الجواز، فالجائز بإجماعٍ، بناءً على قوله أنَّ الشاعر يضطر إلى قصر ما هو في الأصل أن يكون ممدوداً، وهو: كِسَاءٌ فوزنُه غير مستقيمٍ؛ لذا يقوم الشاعر بقصصه فيقول (الكسا) على وزن الحِجَى، وكقول الشاعر: لابدَّ مِنْ صَنْعًا وَانْ طَالَ السَّفَرُ

فَصَنَعَا) أَصْلَهُ صَنَعَاءُ لِكُنَّ الشَّاعِرَ قَصْرَهُ لِلضَّرُورةِ الشَّعْرِيَّةِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَهُ فِي الْجَوَازِ وَهُوَ (مَدُ الْمَقْصُور) أَشَارَ الشَّاطِئِيُّ أَنَّ فِيهِ خَلَفٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَالْكَوَافِينَ اجْزَأُوا ذَلِكَ وَالْأَخْفَشَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ؛ بَيْنَمَا مَنَعَهُ الْبَصَرِيِّينَ، لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا: الْقِيَاسُ لِأَنَّ مَدُ الْمَقْصُورَ يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْأَصْلِ؛ بَيْنَمَا فِي قَصْرِ الْمَمْدُودِ لَا يَكُونُ مُخَالِفًا عَلَى الْعَكْسِ يَكُونُ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْقَصْرَ هُوَ الْأَصْلُ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْهَمَزَةَ الْمَمْدُودَ تَكُونُ زَائِدَةً وَالْزِيَادَهُ تَعْنِي خَلَفَ لِأَصْلِ الْقَاعِدَهُ. ثَانِيَهُمَا: فَالسَّمَاعُ أَمَّا أَنْ يَكُونُ مَعْدُومًا فَيُؤْكَلُ، وَأَمَّا شَادُ لَا يَقْاسُ عَلَيْهِ، لِكُنَّ الْفَرَاءَ وَضَعُ عَدَهُ شُرُوطُ لِ(قَصْرِ الْمَمْدُودِ) وَمَدِ الْمَقْصُورِ) وَهِيَ أَنَّ مَدُ الْمَقْصُورَ إِذَا لَمْ يَأْتِ فِي بَابِ الْمَمْدُودِ، نَحْوَ: (فَعَلَى) تَأْنِيَثُ (فَعْلَانَ) ، نَحْوَ: سَكْرَانٌ، لَا يُمْدَدُ؛ لِأَنَّ مَذْكُورَهُ سَكْرَانٌ؛ وَلِأَنَّ (فَعَلَى) تَأْنِيَثُ (فَعْلَانَ) لَا يَأْتِ إِلَّا مَقْصُورَهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَقْصُرُ الْمَمْدُودُ إِذَا لَمْ يَأْتِ مِنْهُ الْمَقْصُورُ، نَحْوَ: (أَفْعَلَ) أَبْيَضُ مَؤْنَثُهُ يَكُونُ بَيْضَاءً عَلَى وَزْنِ (فَعْلَاءِ) لَا يَمْكُنُ أَنْ يَقْصُرَ؛ لِأَنَّ مَذْكُورَهُ يَكُونُ أَبْيَضُ، فَ(فَعْلَاءِ) مَؤْنَثُ أَفْعَلُ لَا يَأْتِ إِلَّا مَمْدُودًا، مَاعِدًا ذَلِكَ يَجُوزُ قَصْرُ الْمَمْدُودِ وَمَدُ الْمَقْصُورِ إِذَا كَانَ لَهُمَا نَظِيرَيْمِنَ الْآخِرِ، نَحْوَ: (رَحِيٌّ) إِذَا مَدَتْ فِيَصِيرٍ، مَثَلُ سَمَاءَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْصُرُ الْمَمْدُودُ، نَحْوَ: (سَمَاءٌ) فِي مَدِ يَصِيرٍ، مَثَلُ (رَحِيٌّ) أَمَّا حَجَةُ الْكَوَافِينَ فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا: الْقِيَاسُ مِنْ جَهَهِ الإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا ذَلِكَ لَا شَيْءَ بَعْدَ الْحَرْكَاتِ فِي الْضَّرُورَةِ، نَحْوَ: كَأَنَّ فِي أَثْيَابِهَا الْفَرْغُونُوْلُ (١٧) وَهُذَا كَثِيرٌ، أَمَّا مِنْ جَهَهِ السَّمَاعِ، نَحْوَ:

سَيِّعْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِي فَلَا قَفْرٌ يَدْؤُمُ وَلَا غَنَاءُ^(٩٨)

فغناء أصله (الغنى) فقد مُد المقصور للضرورة الشعرية، لكن البصريين عدوا هذه الأبيات من جهاله القائلين، والإنصاف أنهم رفضوا ذلك؛ لأن تفسير بعيد، هو نادرٌ وشاذٌ لا يصل مستواه إلى قصر الممدود ، وهذا دليلٌ على رفض البصريين لمد المقصور وعدوه من النادر والشاذ، وجوزوا قصر الممدود كون القصر هو الأصل، ومما ذكر تبين لنا إن الشاطبي موافق لِأَجْمَاع النَّحَا وَلَا يُخْرِجُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ^(٦٩).**الأستصحاب الحال** الصرفي: موقف الشاطبي منه كسائر العلماء ذهب إلى أن معناه هو بقاء الشيء على أصله إذا لم يكن هناك دليلٌ على تغييره، وهذا ماجاء بقوله: (أن الأصلية على ثلاثة أقسام: أصلية قياسية فقط. وأصلية استعملية فقط، وأصلية مطلقة، فالذى يعَضَدُ القياسُ فيها الاستعمال . والأصلية هنا من القسم الثالث؛ لأن القياس قد عَضَدَ فيه الاستعمال)^(٧٠). وقسم الشاطبي، الأصل إلى، قسمين الأصل القياسي، والأصل الاستعملية.

بِأَهْمَ النَّتَائِجِ

- إن الشاطبي لايتبع مذهبًا معيناً ، بل إن له مذهبًا مستقلاً فهو لايتعصب لمذهب دون آخر فقد ينتمي إلى المذاهب الأخرى وأحياناً لاينتمي كما أسلفنا ذلك .

- اجاز الشاطبي القياس على القليل إذا كان السَّمَاع يعِضُّدُه؛ لأنَّه وإنْ كان قليلاً فإنَّ الشاطبي يأخذ به كما في لفظي (دُلْلٌ - وُعْلٌ) فالقياس معدوم بهما إلا إنَّ السَّمَاع يعِضُّدُهما.

- أجزاء الشاطبي القياس على القليل والنادر ، إذا كان هناك دليل يشير أنها من القليل أو النادر.

- لم يقيس الشاطبي على الشاذ مستعيناً بـ(الخليل وسيبوه) وذكر إن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

- كان موقفه من الإجماع كغيره من العلماء فإنه يكون أتفاق كل من البصريين والковفيين تجاه مسألة معينة، وكذلك موقفه من الاستصحاب الحال لا يبعد كثيراً عن غيره من سائر العلماء وهو بقاء الأمر على حاله في الأصل إذا لم يكن هناك دليل على تغييره وبين أنه على نوعين أصل قياسي وأصل إستعمالي.

فواش البحث

الأعلام : ١/٧٥، إيضاح المكنون : ٢/١٢٧، نحو الفقهاء : ٢٧. (١)

(٢) شجرة النور الزكية : ٣٣٢/١

بنظر : الاعتصام : ٣٢، معجم البلدان : ٢/١٦٨، الروض المعطار : ٣٣٧ (٣).

نظر : فتاوى الإمام الشاطئي : ٣٢ . (٤)

هدية العارفين : ١٨٢/١ ، دة الحال : ١٨٢/١ .^(٥)

معجم المؤلفين : / ١١٨ ، مقدمة الاعتصام : ٥١. (٦)

بنظر : الأعتصاد : ٥١، نبا الابتهاج : ٤٩. ^(٧)

(۸) ۷۵/۱ : **العلاء الدين**

أحمد العبدة . ٥٤

٧٥/١ : الأعلام الازدية . نظر .

^{١١} ينظر: موقف الشاطبي من مسائل الخلاف بين البصريين والковيين في كتابه المقاصد : ٩٦-٩٧، المقاصد الشافية: ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٤/٢.

١٢) نظر: المعاشر نفسي: ١٧١، ٧١، ١٢

١٣- المقاصد الشافية : ٧/٥٠٠-٥٠١ ، الكتاب : ٣٣٩/٣ ، المقتصب : ٣/١٣٣-١٣٤.

^{١٤} ينظر: موقف الشاطر من مسألة الخلاف بين البحرين والكمفين في كتابه المقاصد الشافية: ٧١، الكتاب: ٣٩٩/٣.

١٥) نظر: شیخ المفہوم: ٣/٧٨

٦٤٥/٩ : الشفاف : القاتل

(١٧) مکاتبہ / ۸۴۳

(١٨) ملکه ایران

یہر : ۱۹

پیر : سائب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

یہر : ہر سے اس سبب : (۲۳) ۱۱۷

المصدر نفسه : ٤/١٦٩. (٤)

ينظر : المقاصد الشافية : ٤/٣٨٥-٣٨٦، شرح تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد : ٢٥٤. (٢٥)

ينظر : أصول العربية : ١١٥. (٢٦)

المقاصد الشافية : ١/٤٠٤. (٢٧)

ينظر : مجرد مقالات أبي أسحاق الشاطبي : ٩٩. (٢٨)

ينظر : أصول العربية : ١١٧. (٢٩)

□ *أسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصريي الدمشقي (١٣٧٣-١٣٠٢هـ ١٣٧٤-٧٠١م) حافظ ومؤرخ من الشام ومن مؤلفاته البداية والنهاية ، وتفسیر القرآن الكريم ، والاجتهاد، ينظر : الأعلام للزرکلی : ٣٢٠/١ .

ينظر : المقاصد الشافية : ٧/٦٨٠. (٣٠)

ينظر : أصول العربية : ١٢٠-١٢٨. (٣١)

ينظر : المحتسب في تبيان شذوذ القراءات : ١/٦٥، السبعة في القراءات : ٤٩. (٣٢)

ينظر : أصول العربية : ١٢٨. (٣٣)

ينظر : الموسوعة القرأنية : ٢/٩٥. (٣٤)

أصول العربية : ١٢٨، الأقتراح : ٣٩. (٣٥)

ينظر : الأقتراح : ٣٩. (٣٦)

*أبو حفدر يزيد بن القعقاع المخزومي (١٣٢هـ ٧٥٠م) وهو أحد القراء السبعة الذي تتسب إليهم قراءات القرآن الكريم وسنّه وفاته فيه خلاف، ينظر : الأعلام ، للزرکلی: ٨/١٨٦، طبقات القراء السبعة: ٤٠٤ .

*أبو حاتم : هو عبيد الله بن أبي بكر الثقفي، وأول من قرأ القرآن بالألحان تابعي الثقة (٦٩٨-٧٩٥هـ ١٤٢١م) وأمير سجستان ٥٣-٥٥هـ ، ينظر : الأعلام للزرکلی : ٤٩٢/٤ .

ينظر : المقاصد الشافية : ٩/٢٠٧، المحتسب في تبيان شذوذ القراءات : ٢/٤٢١-٤٢٢. (٣٧)

ينظر : أصول العربية : ١٢٨. (٣٨)

* جلال الدين هو: عبد الرحمن عمر بن رسّلان الكناني العسقلاني، من علماء الحديث بمصر (١٤٢١-٨٢٤هـ ١٤١م) وله كتب بالتفسير والفقه وجالس الوعظ ، ينظر : الأعلام للزرکلی : ٣٢٠/٣ .

المحتسب في تبيان شذوذ القراءات : ١/٢٢٢. (٣٩)

المواقفات : ١٣٢/٢. (٤٠)

ينظر : المقاصد السافية : ٩/٢٦٠، الخصائص : ١/١٥٣، شرح المفصل : ٢/٥٧. (٤١)

أصول العربية : ١٣٨، المقاصد الشافية : ٤/١٧٢. (٤٢)

أصول العربية : ١٣٨. (٤٣)

ينظر : المصدر نفسه : ١٣٨، المقاصد الشافية : ٣/٣٤٠. (٤٤)

* ابن الصائع علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإسبيلي أبو الحسن،المعروف بأبن الصائع (٦٨٠هـ ١٢٨١م)،أندلسي وكتبه شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي والرد على أبن عصفور، ينظر : الأعلام للزرکلی : ٤/٣٣٣-٣٣٤ .

ينظر : المقاصد الشافية : ١٣٦. (٤٥)

ينظر : المصدر نفسه : ٤/٥٧٢، شرح أبن الناظم: ٨/٣٤٢ الاستذكار: ٥٠٩. (٤٦)

أصول العربية : ١٦٥. (٤٧)

المقاصد الشافية : ٨/٢٧٥. (٤٨)

ينظر : أصول العربية : ١٦٥. (٤٩)

البيت لذى الرّمة في ديوانه : ٣/١٦٠. (٥٠)

ينظر: المقاصد الشافية : ٥٩٣/٤. (٥١)

ينظر: أصول العربية : ١٦٧. (٥٢)

* العجاج : هو : عبدالله بن رؤبه بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، راجزٌ مجيدٌ وهو من الجاهلية، ينظر : الإعلام، للزركلي : ٨٦/٤.

ينظر: المقاصد الشافية : ١٧/٩، إرشاف الضرب : ٣٠٠/١. (٥٣)

المقاصد الشافية : ٤٨٩/١. (٥٤)

البيت مجهول القائل ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٤/٤، وفي تاج العروس : ٢٣٤/٢. (٥٥)

أصول العربية : ١٩٧. (٥٦)

ينظر: أصول العربية : ١٩٧، الأمثال : ٣٤. (٥٧)

الأمثال من الكتاب والسنة : ١٦. (٥٨)

ينظر: المقاصد الشافية : ٤٤٥٩/٤، الكتاب: ٩٧/٤. (٥٩)

ينظر: أصول العربية : ٢٠٠. (٦٠)

* وهو ساعدة بن حوية الهمذلي، من بنى كعب ابن كاهل، من سعد هذيل: شاعر، من مخترمي الجاهلية والإسلام. أسلم، وليست له صحبة، الإعلام للزركلي: ٣/٥٠٢.

البيت ساعدة بن حوية، في ديوانة الهمذلين: ١٩٨٥/١، وتوجد في المقاصد الشافية: ٤/٢٨٣، الكتاب : ١١٤/١. (٦١)

المقاصد الشافية : ٢٨٦/٤. (٦٢)

ينظر: أصول العربية : ٢٠١. (٦٣)

المقاصد الشافية : ١٤١/٥. (٦٤)

المصدر نفسه : ٤٨٦/٤. (٦٥)

ينظر : المصدر نفسه : ٤٨٦-٤٨٧. (٦٦)

ينظر: الكتاب: ٣٣/٤. (٦٧)

ال المقاصد الشافية : ١٨٠/٤. (٦٨)

المصدر نفسه : ٣٢٣/٤. (٦٩)

المصدر نفسه : ٤٨٤/٦. (٧٠)

ال المقاصد الشافية : ١٣٧/٥. (٧١)

ال المقاصد الشافية : ٤٣٢/٣. (٧٢)

ينظر : أصول العربية : ٢٢٥. (٧٣)

ينظر: المقاصد الشافية : ٣٢٤/٤، الخصائص : ٢٦٥/١. (٧٤)

ينظر: أصول العربية : ٢٢٦. (٧٥)

ال المقاصد الشافية : ٣٢٤/٤، ينظر : الخصائص : ١/٢٦٥. (٧٦)

أصول العربية : ٢٨٣. (٧٧)

ينظر: أصول العربية : ٢٨٣. (٧٨)

ال المقاصد الشافية : ١٩/١. (٧٩)

ينظر : المقاصد الشافية : ٣٤٣/٤، شرح التسهيل : ٤٧٢/٣. (٨٠)

ينظر : أصول العربية : ٢٨٤. (٨١)

ال المقاصد الشافية : ٣١٨/٥. (٨٢)

ينظر: المصدر نفسه : ٤١١/٨. (٨٣)

المصدر نفسه : ٣٤٦/٢. (٨٤)

ينظر: المصدر نفسه : ٢٦٨/٨ . (٨٥)

المصدر نفسه : ٣٩٤/٢ . (٨٦)

المصدر نفسه : ٨٨/٤ . (٨٧)

المصدر نفسه : ٥٩٦/١ . (٨٨)

المصدر نفسه : ٢١٢/٥ . (٨٩)

ينظر : المقاصد الشافية : ١٨٩/٦ . (٩٠)

المصدر نفسه : ٣٧٧/٣ . (٩١)

المصدر نفسه : ٥٥٩/٣ . (٩٢)

المصدر نفسه : ٥٥٩/٣ . (٩٣)

المصدر نفسه : ٤٤٩/٦ . (٩٤)

المصدر نفسه : ٤٤٧/٤ . (٩٥)

المصدر نفسه : ١٩٣/٣ . (٩٦)

. (٩٧) البيت مجهول القائل ويوجد في المقاصد الشافية: ٤٢٢/٦ ، ٤٢٣-٤٢٣ ، ويوجد في فوائت كتاب سيبويه: ٩١ .

. (٩٨) البيت مجهول القائل يوجد في المصدر نفسه: ٤٢٣/٦ ، الخصائص : ١٢٦/٣ او يوجد في البارع في اللغة : ٥٤٣ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٢٤ ، اشتقاق أسماء الله: ١١٩ ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: ١٢٢ ، أخلاق الوزيرين : ٥١٠ ، سر الفصاحة : ٨٣ ، .

. (٩٩) ينظر: المقاصد الشافية : ٤٢٢/٦-٤٢٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٤/٢-٦١٥ .

المصدر نفسه : ٥٤/٢ . (١٠٠)

ينظر: أصول العربية: ٣١٦ . (١٠١)

ينظر: المصدر نفسه: ٥/٩ ، الكتاب : ٣٥٣/٣ . (١٠٢)

ينظر : أصول العربية : ٣٦٩ . (١٠٣)

. (١٠٤) ينظر : المقاصد الشافية : ١٨٥/١ .

قائمة المصادر والمراجع

-أخلاق الوزيرين : أبو حيان التوحيدى، علي بن محمد بن العباس(ت ٤٤٠هـ)، تحرير: محمد بن تاویت الطنجي، دار صادر- بيروت، المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٩٢-١٤١٢هـ، م.٥، ط.٥.

-إرشاد الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثیر الدین الأندلسی (ت ٧٤٥هـ)، تحرير: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨-١٣١٨هـ، م.٥، ط.٥.

-الأستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي(ت ٤٦٣هـ)، تحرير: سالم محمد عطا، محمد علي معاوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠هـ، م.٥، ط.٥.

-اشتقاق أسماء الله: عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم(ت ٣٣٧هـ)، تحرير: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦-١٩٨٦هـ.

-الأعتضام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي(ت ٧٩٠هـ)، تحرير: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨هـ.

-الأعلام للزرکلی : خيرالدین بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط٥، ٢٠٠٢م.

-إصلاح المنطق: ابن السكين، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت ٢٤٤هـ)، تحرير: محمد مرعوب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

-أصول العربية بين متقدمي النهاة ومتاخريهم:أحمد فتحي البشير، دار الذخائر لتراث أمة، شارع الإمام محمد عبده خلف جامع الأزهر، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

- ٩-الأفتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار البيوتي دمشق، ط ٢، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ١٠-الأمثال من الكتاب والسنة: محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبدالله، الحكيم الترمذى (ت ٣٢٠هـ)، تحرير: د. السيد الجميلي، دار ابن زيدون/دار أسامة- بيروت- دمشق، د. ط.
- ١١-الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحرير: د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠-١٩٨٠م.
- ١٢-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковينين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ١٣١٣هـ)، تحرير، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤-٢٠٠٣م.
- ١٣-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسمامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلًا، البغدادي مولداً ومسكناً (ت ١٣٣٩هـ)، ج ١، إسطنبول، ١٩٤٥-١٩٤٧م.
- ١٤-البارك في اللغة: أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، تحرير: هاشم الطعان، مكتبة النهضة بغداد- دار الحضارة العربية بيروت، ١٩٧٢م، د. ط.
- ١٥-تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحرير: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧-١٩٦٧م.
- ١٦-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ١٣٩٢هـ)، تحرير: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.
- ١٧-درة الرجال في أسماء الرجال: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت ٩٦٠هـ)، تحرير: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة- المكتبة العتيقة تونس، ط ١، ١٣٩١-١٩٧١م.
- ١٨-ديوان ذي الرمة: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١هـ) صاحب الأصمسي، تحرير: عبد القدس أبو صالح (ت ٤٤٣هـ)، مؤسسة الإيمان جدة، ط ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- ١٩-الروض المعطار في خبر الأقطار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري (ت ٩٠٠هـ)، تحرير: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة- بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ٢٠-السبعين في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحرير: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- ٢١-سر الفصاحة: أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- ٢٢-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤٤٢-٢٠٠٣م.
- ٢٣-شرح ابن الناظم على ألقية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحرير: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠-١٢٠٠م.
- ٢٤-شرح التسهيل: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحرير: د. عبد الرحمن السيد- د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠-١٩٩٠م.
- ٢٥-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحرير: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٥.
- ٢٦-شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسداني الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٢-٢٠٠١م.
- ٢٧-طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السّلار الشافعى (ت ٧٨٢هـ)، تحرير: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية- صيدا بيروت، ط ١، ١٤٢٣-٢٠٠٣م.
- ٢٨-فتاوي الإمام الشاطبى: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي صاحب المواقف والإعتصام، (ت ٧٩٠هـ-١٣٨٨)، تحرير: محمد أبو الأجلان، نهج لواز الوردية ١٠٠٩، تونس، ط ١، ١٤٠٥-١٩٨٤م.

- ٢٩- فوائد كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحرير: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة آف عربية- بغداد، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ٣٠- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحرير: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٣١- مجرد مقالات أبي إسحاق الشاطبي في أصول العربية: أحمد فتحي البشير، مركز تراث للبحوث والدراسات، الحبزة- جمهورية مصر العربية، ط ٤، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م.
- ٣٢- المحتب في تبين شذوذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحرير: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٣٣- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- ٣٤- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثلث، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٥- المقضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحرير: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب -
- ٣٦- المواقفات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحرير: أبو عبيدة بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٣٧- الموسوعة القرانية: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت ١٤١٤هـ)، مؤسسة سجل العرب، ط ٤٠٥.
- ٣٨- الموسوعة في مآخذ العلماء على الشعراء: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المزرياني (ت ٣٨٤هـ).
- ٣٩- رسالة (موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والковين في كتابه المقاصد الشافية) دراسة وصفية تحليلية: هالة موسى محمد القبطي، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣٥-٢٠١٤م.
- ٤٠- نحو الفقهاء: أحمد فتحي البشير، مركز تراث للبحوث والدراسات الحبزة- جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.
- ٤١- نيل الأبهاج: أحمد بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التبكري السوداني، أبو العباس (ت ١٠٣٦هـ).
- ٤٢- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً ، البغدادي مولداً ومسكناً (ت ١٣٣٩هـ)، وكالة المعارف، إسطنبول، ١٩٥١هـ-١٩٥٥م.

List of Sources and References

- 1-. *Akhlaq al-Wazirayn*, by: Abū Ḥayyān al-Tawhīdī, ‘Alī ibn Muḥammad ibn al-‘Abbās (d. 400 AH), edited by Muḥammad ibn Tāwīt al-Ṭanjī, Dār Ṣādir – Beirut, al-Majma‘ al-‘Ilmī al-‘Arabī bi-Dimashq, 1412 AH / 1992 CE.
- 2- *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*, by Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn al-Andalusī (d. 745 AH), edited by Rajab ‘Uthmān Muḥammad, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1318 AH / 1998 CE
- 3- *Al-Istidhkār*, by Abū ‘Umar Yūsuf ibn ‘Abd Allāh ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Barr ibn ‘Āsim al-Namarī al-Qurṭubī (d. 463 AH), edited by Sālim Muḥammad ‘Aṭā and Muḥammad ‘Alī Mu‘awwad, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah – Beirut, 1st ed., 1421 AH / 2000 CE.
- 4- *Ishtiqāq Asmā’ Allāh*, by ‘Abd al-Rahmān ibn Ishqāq al-Baghdādī al-Nahāwāndī al-Zajjājī, Abū al-Qāsim (d. ٣٣٧ AH), edited by ‘Abd al-Husayn al-Mubārak, Mu’assasat al-Risālah, ٢nd ed., ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦
- 5- *Al-I’tiṣām*, by Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad al-Lakhmi al-Gharnati al-Shatibi (d. ٧٩٠ AH), ١st ed., Dar Ibn al-Jawzi, Saudi Arabia, ٢٠٠٨ [١٤٢٩ AH]
- ٦- *al-A’lām*, by Khayr al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn ‘Ali ibn Faris al-Zarkali al-Dimashqi (d. ١٣٩٦ AH), ٥th ed., Dar al-‘Ilm li-l-Malayin, ٢٠٠
- ٧- *Islāḥ al-Manṭiq*, by Abu Yusuf Ya‘qub ibn Ishaq, known as Ibn al-Sikkīt (d. ٢٤٤ AH), ed. Muhammad Mu‘ib, ١st ed., Dar Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, ٢٠٠٢ [١٤٢٣ AH]
- ٨- *Uṣūl al-‘Arabiyyah bayna Mutaqaddimī al-Nuḥāt wa-Muta’akhkhirīhim*, by Aḥmad Fathī al-Bashīr, Dār al-Dhakhā’ir li-Iḥyā’ Turāth Ummah, Imām Muḥammad ‘Abduh Street, behind al-Azhar Mosque, ١st edition, ١٤٣٩ AH / ٢٠١٨ CE.
- ٩- *Iqtihāh fī Uṣūl al-Naḥw*, by ‘Abd al-Rahmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. ٩١١ AH), Dār al-Bayūtī, Damascus, ٢nd edition, ١٤٢٧ AH / ٢٠٠٦ CE

- ١٠- al-Amthāl min al-Kitāb wa-l-Sunnah, by Muḥammad ibn ‘Alī ibn al-Ḥasan ibn Bishr, Abū ‘Abdallāh al-Ḥakīm al-Tirmidhī (d. ٣٢٠ AH), edited by Dr. al-Sayyid al-Jumaylī, Dār Ibn Zaydūn / Dār Usāmah, Beirut – Damascus
- ١١- al-Amthāl, by Abū ‘Ubayd al-Qāsim ibn Sallām ibn ‘Abdallāh al-Harawī al-Baghdādī (d. ٢٢٤ AH), edited by Dr. ‘Abd al-Majīd Quṭāmish, ١st ed., Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, ١٤٠ AH / ١٩٨ CE.
- ١٢- al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Nahwiyyīn al-Baṣāriyyīn wa-l-Kūfiyyīn, by Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Sa‘īd al-Anbārī al-Nahwī (٥١٣–٥٧٧ AH), ١st ed., al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, ١٤٢٤ AH / ٢٠٠٣ CE.
- ١٣- Iyḍāh al-Maknūn fī al-Dhayl ‘alā Kashf al-Ζunūn ‘an Asāmī al-Kutub wa-l-Funūn, by Ismā‘īl Bāshā ibn Muḥammad Amīn ibn Mīr Sulaym al-Bābānī (originally), al-Baghdādī by birth and residence (d. ١٣٣٩ AH), vol. ١, Istanbul, ١٩٤٥–١٩٤
- ١٤- al-Bārī fī al-Lughah, by Abū ‘Alī Ismā‘īl ibn al-Qāsim al-Baghdādī (d. ٣٥٦ AH), edited by Hāshim al-Ṭā‘ān, Maktabat al-Nahdah, Baghdad – Dār al-Ḥadārah al-‘Arabiyyah, Beirut, ١٩٧٢ CE.
- ١٥- Tashlīl al-Fawā’id wa Takmīl al-Maqāṣid, by Muḥammad ibn ‘Abdallāh ibn Mālik al-Ṭā‘ī al-Jayyānī, Abū ‘Abdallāh Jamāl al-Dīn (d. ٧٧٢ AH), edited by Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kātib al-‘Arabī li-ṭ-Ṭibā‘ah wa-l-Nashr, Cairo, ١٣٨٧ AH / ١٩٦٧ CE.
- ١٦- al-Khaṣā’iṣ, by Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān ibn Junay (d. ٣٩٢ AH), edited by Muḥammad ‘Alī al-Najjār (d. ١٣٨٥ AH), ٤th ed., al-Hay’ah al-Miṣriyyah al-‘Āmmah lil-Kitāb.
- ١٧- Durrah al-Ḥijāl fī Asāmī al-Rijāl, by Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Muḥammad al-Maknāsī, known as Ibn al-Qādī (٩٦٠–١٠٢٥ AH), edited by Dr. Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr, Dār al-Turāth, Cairo – al-Maktabah al-‘Atīqah, Tunis, ١٣٩١ AH / ١٩٧١ CE.
- ١٨- Dīwān Dhī al-Rummah, by Abī Naṣr Aḥmad ibn Ḥātim al-Bāhilī (d. ٢٣١ AH), companion of al-Asma‘ī, edited by ‘Abd al-Quddūs Abū Ṣalīḥ (d. ١٤٤٣ AH), Mu’assasat al-‘Imān, Jeddah, ١st ed., ١٤٠٢ AH / ١٩٨٢ CE.
- ١٩- al-Rawd al-Mi’tār fī Khabar al-Aqtār, by Abū ‘Abdallāh Muḥammad ibn ‘Abdallāh ibn ‘Abd al-Mun‘im al-Humayrī (d. ٩٠٠ AH), edited by Iḥsān ‘Abbās, Mu’assasat Nāṣir lil-Thaqāfah, Beirut, ٢nd ed., ١٩٨٠ CE
- ٢٠- al-Sab‘ah fī al-Qirā’āt, by Aḥmad ibn Mūsā ibn al-‘Abbās al-Tamīmī, Abū Bakr ibn Mujāhid al-Baghdādī (d. ٢٢٤ AH), edited by Shawqī Dayf, Dār al-Ma’ārif, Egypt, ٢nd ed., ١٤٠٠ AH.
- ٢١- Sirr al-Faṣāḥah, by Abū Muḥammad ‘Abdallāh ibn Muḥammad ibn Sa‘īd ibn Sinnān al-Khājī al-Ḥalabī (d. ٤٦٦ AH), Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, ١st ed., ١٤٠٢ AH / ١٩٨٢ CE.
- ٢٢- Shajarat al-Nūr al-Zakiyya fī Ṭabaqāt al-Mālikīyyah, by Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Umar ibn ‘Alī ibn Sālim Makhlūf (d. ١٣٦٠ AH), Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Lebanon, ١st ed., ١٤٢٤ AH / ٢٠٠٣ CE.
- ٢٣- Sharḥ Ibn al-Nāzīm ‘alā Alfiyyat Ibn Mālik, by Badr al-Dīn Muḥammad ibn al-Imām Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik (d. ٦٨٦ AH), edited by Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, ١st ed., ١٤٢٠ AH / ٢٠٠٠ CE.
- ٢٤- Sharḥ al-Tashīl, by Muḥammad ibn ‘Abdallāh ibn Mālik al-Ṭā‘ī al-Jayyānī, Abū ‘Abdallāh Jamāl al-Dīn (d. ٦٧٢ AH), edited by Dr. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid and Dr. Muḥammad Badawī al-Mukhtūn, Hajar for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising, ١st ed., ١٤١٠ AH / ١٩٩٠ CE.
- ٢٥- Sharḥ al-Qaṣā’id al-Tiwal al-Jāhilīyah, by Abū Bakr Muḥammad ibn Qāsim ibn Bishār al-Anbārī (d. ٣٢٨ AH), edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Ma’ārif, ٥th ed.
- ٢٦- Sharḥ al-Mufaṣṣal, by Ya‘īsh ibn ‘Alī ibn Ya‘īsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ‘Alī, Abū al-Baqā‘ Muwaffaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī, known as Ibn Ya‘īsh and Ibn al-Ṣānī (d. ٦٤٣ AH), Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, ١st ed., ١٤٢٢ AH / ٢٠٠١ CE.
- ٢٧- Ṭabaqāt al-Qurra’ al-Sab‘ah wa Dhikr Manāqibihim wa Qirā’ātihim, by ‘Abd al-Wahhāb ibn Yūsuf ibn Ibrāhīm, Ibn al-Sallār al-Shāfi‘ī (d. ٧٨٢ AH), edited by Aḥmad Muḥammad ‘Azūz, al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Ṣaydā, Beirut, ١st ed., ١٤٢٣ AH / ٢٠٠٣ CE
- ٢٨- Fatāwā al-Imām al-Shāṭibī, by Abī Iṣhāq Ibrāhīm ibn Mūsā al-Andalusī, author of al-Muwāfaqāt and al-I’tiṣām (d. ٧٩٠ AH / ١٣٨٨ CE), edited by Muḥammad Abū al-Ajfān, Nahj Lawāz al-Wardiyyah ١٠٠٩, Tunis, ١st ed., ١٤٠٠ AH / ١٩٨٤ CE; ٢nd ed., ١٤٠٦ AH / ١٩٨٥ CE.
- ٢٩- Fawā’it Kitāb Sībawayh, by Abū Sa‘īd al-Ḥasan ibn ‘Abdallāh al-Sīrāfī (d. ٣٦٨ AH), edited by Dr. Muḥammad ‘Abd al-Muṭṭalib al-Bakkā‘, Dār al-Shu‘ūn al-afāq-Thaqāfiyyah al-‘Āmmah, Arab Countries – Baghdad, ١st ed., ٢٠٠٣ CE (please check this date as it seems incomplete)
- ٣٠- Kitāb, by ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar al-Hārithī al-Walā‘ī, Abū Bashār, nicknamed Sībawayh (d. ١٨٠ AH), edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, ٣rd ed., ١٤٠٨ AH / ١٩٨٨ CE

- ٣١- Mujarrad Maqālāt Abī Ishāq al-Shāṭibī fī Uṣūl al-‘Arabiyyah, by Aḥmad Fattī al-Bashīr, Markaz Turāth lil-Buhūth wa al-Dirāsāt, Gīzah, Arab Republic of Egypt, 1st ed., ١٤٤٤ AH / ٢٠٢٣ CE.
- ٣٢- Al-Muhtasib fī Tabayyun Shudhūdh al-Qirā’āt wa al-’Idāh ‘anhā, by Abū al-Fath ‘Uthmān ibn Junay (d. ٣٩٢ AH), edited by Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., ١٤١٩ AH / ١٩٩٨ CE.
- ٣٣- Ma‘jam al-Buldān, by Shihāb al-Dīn Abū ‘Abdallāh Yāqūt ibn ‘Abdallāh al-Rūmī al-Ḥamawī (d. ٦٢٦ AH), Dār Ṣādir, Beirut, ٢nd ed., ١٩٩٠ CE.
- ٣٤- Ma‘jam al-Mu‘allifīn, by ‘Umar Ridā Kāhīlah, Maktabat al-Muthnā, Beirut, Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut
- ٣٥- Al-Muqtaḍab, by Muḥammad ibn Yazīd ibn ‘Abd al-Akbar al-Thamālī, Abū al-‘Abbās, known as al-Mubarrad (d. ٢٨٥ AH), edited by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Ażīmah, ‘Ālam al-Kutub – Beirut.
- ٣٦- Al-Muwāfaqāt, by Abū Ishāq Ibrāhīm ibn Mūsā ibn Muḥammad al-Lakhmī al-Shāṭibī (d. ٧٩٠ AH), edited by Abū ‘Ubaidah ibn Ḥasan Ḵalīl Sulaymān, Dār Ibn ‘Affān, 1st ed., ١٤١٧ AH / ١٩٩٧ CE.
- ٣٧- Al-Mawsu‘ah al-Qur’āniyyah (The Qur’anic Encyclopedia by Ibrahīm ibn Ismāil al-Ābyārī (d. 1414 AH). Cairo: Arab Record Foundation, 1st ed., 1405 AH.
- ٣٨- Al-Muwashshah fī Ma‘ākhidh al-‘Ulamā’ ‘ala al-Shu‘arā’ (The Embellished Work on the Scholars’ Criticism of Poets), by Abu ‘Ubayd Allah ibn Muḥammad ibn ‘Imrān ibn Musa al-Muzhbānī (d. 384 AH)
- ٣٩- Al-Shatibi’s Approach to Linguistic Disputes between Basran and Kufan Grammarians in His Book “Al-Maqasid al-Shafiyah”: A Descriptive and Analytical Study, by Hala Musa Muḥammad Al-Qabṭ Master’s thesis, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Islamic University of Gaza, 1435 AH / 2014
- ٤٠- Nahw al-Fuqahā’ (The Grammar of the Jurists), by Ahmad Fathi al-Bashir. Giza: Markaz Turāth lil-Buhūth wa al-Dirāsāt, 1st ed., 1443 AH / 2022 CE.
- ٤١- Nayl al-Ibtihāj (Attaining Joy), by Ahmad Baba ibn Ahmad ibn al-Faqih al-Hajj Ahmad ibn ‘Umar ibn Muḥammad al-Takrūrī al-Tinbukti al-Sudānī, Abu al-‘Abbas (d. 1036 AH).
- ٤٢- Hadiyyat al-‘Arifīn fī Asmā’ al-Mu‘allifīn wa Āthār al-Muṣannifīn (The Gift to the Learned: Authors and Their Works), by Ismā‘il Pasha ibn Muḥammad Amin ibn Mir Salīm al-Babānī al-Baghdādī (d. 1339 AH). Istanbul: Wakālat al-Ma‘ārif, 1951–1955 CE.